

# أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية

أحمد عبد العزيز عبد العزيز\*\*

د. حارث حازم ايوب\*

## ملخص البحث:

يحاول هذا البحث التعرف على أهم الأسباب المؤدية لعدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات التنمية.

وقد تضمن البحث ٤ مباحث تناول المبحث الأول منهجية البحث في حين تناول المبحث الثاني واقع المسيرة العلمية في العراق والمشكلات التي تواجه القطاع التعليمي في العراق، وجاء المبحث الثالث مركزاً على تحليل أهم الأسباب المؤدية لعدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات التنمية، وأخيراً تضمن المبحث الرابع خلاصة لاهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، إضافة إلى جملة من الحلول والمعالجات لتحسين نوعية مخرجات العملية التعليمية.

## The Reasons of Incompatibility of Academic process with Development Requirements

Dr.Hareth Hazem Aiub

Ahmed Abdul-Azez

### Abstract

This paper tries to find out the most important reasons of incompatibility of the output of the academic process with development requirements. This paper includes many sections. Section one studies the methodology of the paper ,where as , section two treats the current situation of the academic process in Iraq , section three handles the analysis of the most important reasons of in incompatibility of the academic process output. Finally, section four gives the most important conclusions and recommendations.

\* مدرس/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب.

\*\* مدرس مساعد/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب.

دراسات موصلية - العدد الثالث عشر- رجب- ١٤٢٧هـ/ تموز- ٢٠٠٦

## المقدمة

عرف العراق منذ أقدم العصور بأنه منار الحضارة والثقافة، وموطناً للإشعاع الفكري والحضاري، وقد شهد نهضة واسعة في مختلف ميادين الحياة شملت القطاع التعليمي نظراً لدوره الهام في عملية البناء الحضاري في المجتمع، حيث كان لهذا القطاع الدور الأساسي في تخريج علماء أفاضل في شتى ميادين المعرفة الإنسانية.

غير أن الأحداث السياسية التي توالفت على قطرنا العراقي في تاريخنا المعاصر وفي مرحلتنا الحالية بالذات استطاعت إلى حد كبير أن تعيق مسيرة قطاعنا التعليمي وحولته من مؤسسة منتجة للكفاءات العلمية والفنية إلى مؤسسة هامشية تقوم بتجهيز سوق العمل بالطلبة الخريجين ويتوسع دائم دون أن يقابل ذلك نمواً موازياً في الاحتياجات لسوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد نسبة البطالة بين الخريجين، وبالتالي تزايد نسبة هدر الطاقة الإنسانية والمادية في قطاع التعليم. كذلك فإن ملامح القصور في مخرجات العملية التعليمية لم تعد تقتصر على الجانب الكمي فقط، بل امتد أيضاً ليشمل الجانب النوعي لهذه المخرجات، حيث بات معظم الخريجين يعانون من ضعف في مستوى التحصيل المعرفي والعلمي، الأمر ينعكس سلباً في قدرتهم على الإبداع والابتكار، وهذا يعني بطبيعة الحال بعد المؤسسة التعليمية عن دورها الحقيقي في خدمة التنمية والمجتمع.

إن الخروج من هذا الواقع السلبي مسألة ملحة، يتطلب إعداد الكثير من الخطط والدراسات العلمية والاجتماعية لمعالجته، لكي نتجاوز بالمؤسسة التعليمية حالة الركود وتدفعه إلى واقع أفضل، وعليه جاء هذا البحث لكي يلقي الضوء على الأسباب الحقيقية لقصور مخرجات العملية التعليمية وعدم ملاءمتها لخطط التنمية، باعتبارها إحدى المشاكل التي يعاني منها قطاعنا التعليمي في الوقت الحاضر.

### المبحث الأول/ الإطار النظري للبحث

#### أولاً: تحديد مشكلة البحث

يثير هذا البحث مشكلة تستحق الدراسة والتحليل، فالنظام التعليمي يهدف إلى تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة العلمية في مجالات العلوم المختلفة، فضلاً عن تزويدهم بالمهارات والخبرات التي تساعدهم على إيجاد فرص عمل متناسبة وتلك المؤهلات التي يحملونها تمهيداً لدخولهم إلى العمل في مجالات التنمية المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية.

ومن الملاحظ على الأنظمة التعليمية لبعض البلدان النامية هو عدم ملائمة الإعداد العلمي والفني للخريجين من قطاعات التعليم المختلفة مع متطلبات القطاعات الإنتاجية وحاجتها إلى أيدي عاملة مدربة تدريباً علمياً صحيحاً يمكنها من العمل في قطاعات العمل المختلفة، والنظام التعليمي في العراق واحد من تلك الأنظمة التعليمية الذي يعاني هو الآخر من ظهور هذه المشكلة الواضحة للعيان، ونظراً لما يحيط بهذه المشكلة من آثار تترك سلبياتها على مسيرة التنمية في مجتمعنا العراقي، فإن مشكلة البحث فرضت نفسها على بساط البحث والتحليل.

### ثانياً: أهمية البحث

تتجسد لنا أهمية هذا البحث فيما يأتي:

- 1- انه يغني المختصين في علم الاجتماع ولا سيما المختصين في التنمية الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية بمعلومات عن أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية وعوامل تفاقم هذه المشكلة في المجتمع العراقي.
- 2- إن النتائج التي سيسفر عنها البحث يمكن أن تفيد الدوائر المختصة ولا سيما كل من وزارة التخطيط والتربية والتعليم العالي بإيجاد الحلول لتلك الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مشكلة عدم ملائمة نوعية الخريجين مع متطلبات التنمية.

### ثالثاً: أهداف البحث:

نحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى الهدفين الآتيين:

- 1- هدف نظري نحاول من خلاله تسليط الضوء على واقع التعليم في العراق، وإبراز المؤشرات الإحصائية عن نسب الإنجاز الفعلي التي حققتها المسيرة التعليمية في العراق والتحديات التي تواجهها هذه المسيرة.
- 2- هدف ميداني يتلخص في الكشف عن الأسباب والمعوقات التي تقف حائلاً دون تأهيل الخريجين تأهيلاً علمياً ومهنياً صحيحاً، بغية وضع بعض الحلول والمعالجات الكفيلة بتذليل العقبات التي تجعل مخرجات العملية التعليمية لا تتلاءم مع متطلبات التنمية.

### رابعاً: تحديد المفاهيم

إن أي بحث يراد القيام به ينبغي ان نحدد ابرز المفاهيم فيه وان اهم المفاهيم الواردة في هذا البحث هي:

## ١- التعليم:

إن التعليم لغة هو نقيض الجهل اعلم علماً، وعالم نفسه، ورجل عليم من قوم علماء وعلمت الشيء اعلمه علماً، أي: عرفته<sup>(١)</sup>

ويشير التعليم على وجه العموم إلى الجهود الموجهة للحصول على المعرفة وزيادة مستوى الثقافة واكتساب المهارات الضرورية للحصول على عمل مناسب، وترسيخ بعض القيم المرتبطة بمجتمع معين تحدث فيه عملية التعليم. وعلى هذا الأساس فكل مجتمع أو جماعة بشرية كان يحمل نوعاً من التعليم إذا كان المقصود بذلك نقل المعرفة والمهارات والقيم الخاصة بمجتمع معين أو جماعة معينة من جيل إلى آخر<sup>(٢)</sup>.

وعملية التعليم وفقاً لهذا السياق هي عملية رسمية تنتقل من خلالها الثقافة من جيل لآخر، ومن مجتمع لآخر وتتميز هذه العملية بطابع الحفاظ على التراث الثقافي، ونشره، وتطويره مع العلم ان هذه العملية تقوم بإعطاء خدمات للأفراد، منها تزويدهم بالتربية الأخلاقية الأساسية، وتعليمهم فنون القراءة والكتابة وتدريبهم على المهارات والقابليات والفنون التي يحتاجها المجتمع والاقتصاد القومي<sup>(٣)</sup>.

وتعريف التعليم وفقاً لهذا البحث هو عملية نقل المعرفة والثقافة إلى أفراد المجتمع من خلال مؤسسات تعليمية متخصصة، من أجل إحداث تطور اجتماعي واقتصادي ينتقل من خلالها المجتمع من حالة الجمود والتخلف، إلى حالة جديدة تسود فيها تصورات حديثة في العادات والسلوك والعمل.

## ٢- الخريج:

تشير المصادر اللغوية ان كلمة الخريج تعني كل من تلقى دروسه في معهد أو جامعة، وكذلك من أنهى علومه في الطب أو الهندسة أو الحقوق وغيرها من الدراسات الطبيعية والإنسانية<sup>(٤)</sup>.

والشخص المتخرج هو ذلك الفرد الذي أنهى مسيرته الدراسية بنجاح واكتسب من خلالها قدراً من المهارات والمعلومات الفكرية والثقافية، وتكونت لديه خبرة علمية تمكنه من توظيف هذه المعلومات والمهارات التي اكتسبها خلال سنوات دراسته في مجالات العمل المستقبلية.

وتعريف الخريج بموجب هذا البحث هو (الفرد الذي أنهى مرحلة دراسته الجامعية حاملاً لشهادة تؤهله للحصول على وظيفة معينة تتلاءم مع المعلومات والخبرات النظرية والعملية التي اكتسبها الخريج خلال سنوات دراسته).

### ٣- التنمية:

التنمية هي عملية نمو إرادي مخطط له يكون الوصول إليه عن طريق إجراءات وتدابير معينة تتمثل ببرامج وخطط وسياسات هدفها تحقيق معدلات معينة من النمو<sup>(٥)</sup>. ويشير مصطلح التنمية إلى الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتهذيب والتعليم والصحة والأسرة والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية<sup>(٦)</sup>.

كما تعرف التنمية بأنها تغيير يقوم به الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم يلائم حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية<sup>(٧)</sup>.

أما تعريفنا الإجرائي لمفهوم التنمية فهو عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى النهوض بالقطاعات المختلفة ذات التماس المباشر بحياة الإنسان من خلال التخطيط السليم المستند إلى سياسات نابذة من أيولوجية المجتمع ومن دراسة الحاجات الحقيقية لأفراد ذلك المجتمع.

### المبحث الثاني/ واقع المسيرة التعليمية في العراق

لا يمكننا معرفة أسباب ضعف المستويات الأكاديمية للطلبة الخريجين وعدم توافقها مع المتطلبات العملية التنموية في المجتمع دون ان نشير بشكل موجز إلى واقع المسيرة التعليمية في العراق والنتائج التي حققتها خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى الإشكاليات التي تعترض القطاع التعليمي، والتي يمكن من خلالها كشف الأسباب المباشرة وغير المباشرة لتدني المستوى العلمي لمخرجات العملية التعليمية.

#### أولاً : السجل التعليمي حسب المرحلة التعليمية ونسبة تغطية العمر التعليمي:

من خلال متابعة المسيرة التعليمية والثقافية في العراق، يلاحظ ان وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي هما الجهتان المسؤولتان بدرجة كبيرة عن ذلك، حيث تعتبر أنشطتهما من اكبر الأنشطة اتساعاً وتأثيراً على المجتمع العراقي بمختلف مستوياته العلمية وتركيبته الجنسية والعمرية،

حيث بلغ عدد الطلبة المقيدون في جميع مراحل الدراسة من الابتدائية ولغاية الجامعة سنتي (١٩٩٠) و (١٩٩٤) (٤,٧) مليون طالب أو ما يعادل (٤٨,٤%) من سكان العراق الذين تتراوح أعمارهم بين (٦-٢٣) سنة ذكوراً وإناثاً سنة (١٩٩٥/١٩٩٦) إضافة إلى المدرسين والأساتذة والفنيين العاملين في هاتين الوزارتين ووزارة الثقافة والإعلام.

في سنة (١٩٩٨/١٩٩٩) ارتفع عدد الطلبة المقيدون في التعليم إلى حوالي (٥,١) مليون طالباً وبمعدل نمو سنوي قدره (١,٩%) للمدة (١٩٩٥/١٩٩٦) و (١٩٩٨/١٩٩٩) وبنسبة (٤٨,٤%) إلى إجمالي السكان في الفئة العمرية (٦-٢٣) سنة. وقد بلغت نسبة الإناث المقيدات (٤٢,٤%) خلال هاتين السنتين. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد شهد التعليم خلال المدة موضوعة البحث بعض التقدم في معدلات التسجيل لمختلف مراحل التعليم، إضافة إلى استمرار التنوع والانتشار ليشمل كافة مناطق القطر، وعلى الرغم من الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة إلا أن ذلك لم يحسن وضع نسبة الطلبة المسجلين إلى السكان في الفئة العمرية موضوعة البحث، وهذا يعني عدم حصول زيادة فعلية في السجل التعليمي بشكل عام<sup>(٨)</sup>.

وبمتابعة مؤشرات القيد المدرسي بحسب المرحلة الدراسية ما بين العامين (١٩٩٥/١٩٩٨) يلاحظ انه في المرحلة الابتدائية ارتفع عدد المقيدون من حوالي (٣,٢%) مليون تلميذ سنة (١٩٩٥/١٩٩٦) إلى حوالي (٣,٥) مليون تلميذ عام (١٩٩٨/١٩٩٩) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢,٥%) وفي المرحلة المتوسطة انخفض عدد الطلبة المقيدون من حوالي (٨٦١) ألف طالباً سنة (١٩٩٥/١٩٩٦) إلى حوالي (٨٢٧) ألف طالباً سنة (١٩٩٨/١٩٩٩) وبمعدل نمو سنوي متناقص قدره (١,٣%) للمدة (١٩٩٥/١٩٩٦) و (١٩٩٨/١٩٩٩).

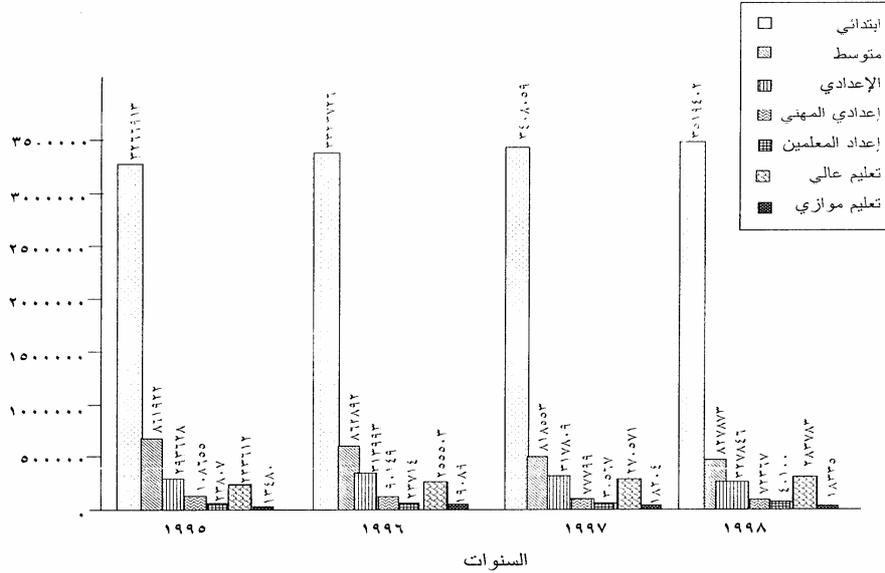
أما بالنسبة للتعليم الإعدادي الأكاديمي فقد ارتفع عدد الطلبة المقيدون من حوالي (٢٩٣) ألف طالباً سنة (١٩٩٥/١٩٩٦) إلى حوالي (٣٢٧) ألف طالباً سنة (١٩٩٨/١٩٩٩) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣,٧%). وفي التعليم المهني انخفض عدد الطلبة من حوالي (١٠٨) ألف طالباً إلى حوالي (٧٢) ألف طالباً عامي (١٩٩٥/١٩٩٦) و (١٩٩٨/١٩٩٩) وبمعدل سنوي متناقص قدره (١٢,٧%). ويعود السبب في الإقبال نحو التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني إلى إلغاء توزيع خريجي الدراسة المتوسطة بموجب نظام الانسيابية.

أما بالنسبة لمؤشرات الطالبات المقيدات في مراحل التعليم فقد حصل تطور لبعض المراحل وبمعدل نمو للمدة (١٩٩٥/١٩٩٦) و (١٩٩٨/١٩٩٩) في التعليم الابتدائي (٢,٣%)

والإعدادي الأكاديمي (٢٢,٦%)، وحصل تناقص في التحاق الإناث بمرحلتى التعليم المتوسط والإعدادي المهني للمدة ذاتها وبمعدل (-٠,١%) (٢٠,٠%).

وعلى مستوى التعليم العالي فقد ارتفع عدد المقيدين في التعليم الجامعي من حوالي (١٦٣) ألف طالباً سنة (١٩٩٦/١٩٩٥) إلى حوالي (٢١٢) ألف طالباً سنة (١٩٩٩/١٩٩٨) وللتعليم أُلْفني انخفض العدد من حوالي (٦٢) ألف طالباً إلى حوالي (٥٨) ألف طالباً للمدة ذاتها. وفي الدراسات العليا ارتفع العدد إلى حوالي (٨) ألف طالباً إلى حوالي (١٣) ألف طالباً حيث تطور عدد المقيدين لاجمالي التعليم العالي (تعليم فني + جامعي + دراسات عليا) وكفاية الاختصاصات بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٦,٦%) للمدة (١٩٩٦/١٩٩٥) و (١٩٩٩/١٩٩٨) وبلغت نسبة الإناث المقيدات لهذه المرحلة (٣٤,١%) سنة (١٩٩٦/١٩٩٥) و (٣٤,٤%) سنة (١٩٩٩/١٩٩٨)، ان هذا التوسع في معدلات القيد لهذه المرحلة كان نتيجة لتشجيع الدولة لدائرة القبول في التعليم العالي ( الجامعات والمعاهد ) لنشره في جميع أرجاء القطر إضافة إلى تنوعه إلى جانب الاستمرار في قبول جميع الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية والمتخرجين من التعليم الإعدادي لسنوات سابقة، الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة مشاركة السكان في مرحلة التعليم العالي من (٩,١%) سنة (١٩٩٦/١٩٩٥) إلى (١٠,٢%) سنة (١٩٩٩/١٩٩٨).<sup>(٩)</sup>

الشكل رقم (١) يوضح إعداد المقيدون في مراحل التعليم



## ثانياً: كفاءة أداء المؤسسات التعليمية والتربوية:

يعتبر موضوع تقييم نوعية التعليم وتحديد كفاءته بصورة دقيقة أمراً ليس سهلاً، إلا أنه هناك بعض المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها لتحديد تطور نوعية التعليم وأحدها التسرب الدراسي.

وتشير الإحصائيات الرسمية أن معدل النمو الحاصل في أعداد الخريجين في مراحل التعليم كانت (-٠,١%) للمرحلة الابتدائية و(-٠,١%) للمرحلة المتوسطة و(-٢,٣%) للمرحلة الإعدادية الأكاديمية و(-٠,١%) للمرحلة الإعدادية المهنية و(-٠,١%) للمعاهد الفنية و(-٢,٧%) للتعليم الجامعي. ويرجع السبب في انخفاض نسب الخريجين في التعليم العالي إلى انخفاض أعداد ونسب الخريجين من المرحلة الإعدادية والملتحقين في التعليم العالي خلال المدة (١٩٩١/١٩٩٠) و(١٩٩٥/١٩٩٤)، في حين كان معدل النمو للمدة (١٩٩٦/١٩٩٥) و(١٩٩٨/١٩٩٩) (-١,٥%) وللابتدائية و(-٢,٥%) للمرحلة المتوسطة و(٢٤,٢%) للمرحلة الإعدادية الأكاديمية و(-٢٠,٧%) للمرحلة الإعدادية المهنية و(٣,١%) للمعاهد الفنية و(١٦,٥%) للتعليم الجامعي وكما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) يوضح معدل نمو مخرجات مراحل التعليم خلال السنوات (١٩٩٩-١٩٩٠)

السنوات	١٩٩٥/١٩٩٤-١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٩/١٩٩٨-١٩٩٦/١٩٩٥
التعليم الابتدائي	- ٠,١	- ١,٥
التعليم المتوسط	- ٠,١	- ٢,٥
التعليم الإعدادي الأكاديمي	- ٢,٣	٢٤,٢
التعليم الإعدادي المهني	٠,١	- ٢٠,٧
دبلوم فني	- ٠,١	٣,١
تعليم جامعي	- ٢,٧	١٦,٥

ان هذه المعدلات تؤثر حالة الانخفاض الحاصل في أعداد الخريجين أو الارتفاع المحدود خلال فترة المقارنة الأولى ولجميع مراحل التعليم، إضافة إلى الارتفاع في معدلات التسرب والتي يمكن إيعازها إلى ظروف الحصار الاقتصادي والتي أدت إلى تخلي نسبة كبيرة من الطلبة عن

مقاعدهم الدراسية، حيث لجأ الطلبة الذكور إلى حقول العمل للحصول على المال ومساعدة أسرهم في توفير الحاجات الضرورية للحياة اليومية.

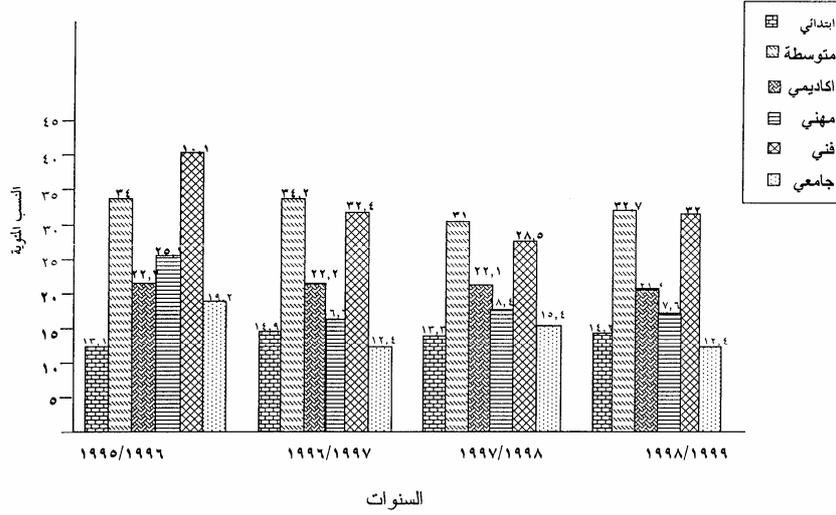
وخلال المدة الثانية يلاحظ حصول انخفاض لاعداد خريجي مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والإعدادي والمهني، إلا انه حصل بعض التحسن لمرحل التعليم الأكاديمي وألفني والجامعي نتيجة لإلغاء نظام الانسيابية وصدور بعض التشريعات التي تجيز لطلبة التعليم العالي التأجيل نتيجة لظهور حالة تعمد بعض الطلبة بإطالة سنوات دراستهم بالرسوب أو التسرب من الدراسة.

ان هذه المعدلات المتدنية قد تمثلت في ارتفاع أعداد الراسبين والتاركين من الطلبة في النظام التعليمي، حيث ارتفع مجموع الراسبين والتاركين في مختلف مراحل التعليم من (٩٤٤٩٨٥) طالب سنة (١٩٩١/١٩٩٠) وما يعادل (٢,٢%) من مجموع الطلبة المقيدون وواصل ارتفاعه إلى (٩٨٣٣٦٩) طالباً أو ما يعادل (٢٣,٠%) من مجموع المقيدون سنة (١٩٩٦/١٩٩٥) إلى (٨٨٤٠٢٩) وما يعادل (٢٠,٠%) سنة (١٩٩٧/١٩٩٨)<sup>(١٠)</sup>. وكما هو موضح في الجدول رقم (١).

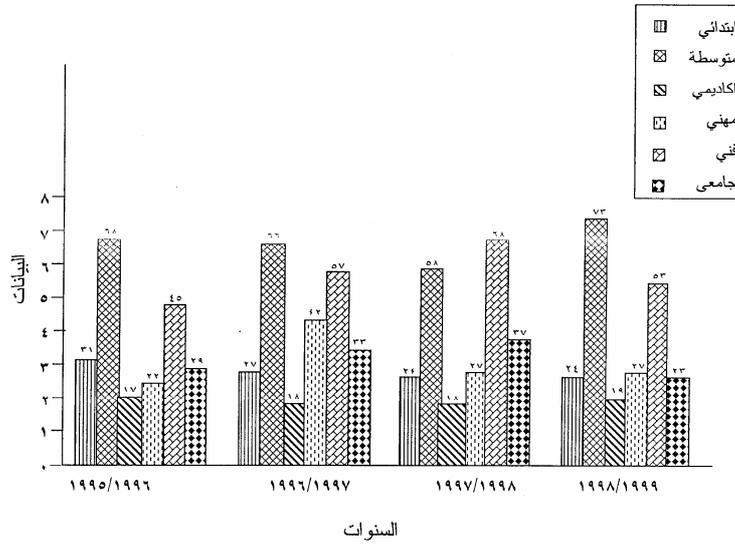
إن السمة الغالبة على هذه المعدلات ولكافة المراحل حسب النصف، كانت عالية ومتذبذبة وأخذت تميل للارتفاع خلال فترات الحصار وكانت من ابرز أسبابها:

- ١- الرسوب المتعمد من قبل الطلبة ومحاولة الاستمرار في التعليم لأطول فترة ممكنة وعدم إنهاء الدراسة فيها ضمن المدة النظامية المحددة.
- ٢- تناقص فرص العمل في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بسبب البطالة، إضافة إلى قلة الأجور المدفوعة للخريجين وهي غير مشجعة للعمل الوظيفي والتي تجعل الطلبة الموجودين في نظام التعليم غير متحمسين للدراسة أو إنهاءها في الوقت المحدد.
- ٣- شيوع القيم التي تقيم الكسب المادي والربح السريع أكثر مما تقيم العلم والمعرفة والتحصيل العلمي.
- ٤- صعوبة المناهج والكتب المدرسية لبعض المواد الدراسية وعدم تطابق مستوياتها مع المستويات الذهنية والعلمية للعديد من الطلبة.
- ٥- عدم اهتمام العديد من المدرسين بالتدريس الجيد وعزوفهم عن زرع الخصال الإيجابية في نفوس الطلبة من أجل تنمية الرغبة عندهم بالدراسة والتحصيل العلمي مع تعمد البعض منهم

بترسيب الطلبة لكي يقوم أولياء أمورهم بتعيين المدرسين الخصوصيين لهم سعياً وراء تحسين وضعهم المعاشي وما يشكله ذلك من إرهاب لميزانية أسر الطلبة.  
شكل رقم (٢) يمثل النسب المئوية للرسوب



شكل رقم (٣) يمثل النسب المئوية للانسحاب



### ثالثاً: معامل الكفاءة ونصيب الطالب من الأماكن الدراسية:

من خلال الربط بين المؤشرين السابق ذكرهما والخاصة بالطلبة المتخرجين وحجم الإهدار، تم احتساب معامل الكفاءة<sup>(\*)</sup> ونصيب الطلبة من الأماكن الدراسية الفائزة بحسب المرحلة والجنس ولسنوات تم تقسيمها لفترات (قبل الحصار وبعد الحصار)، ومنه يتضح الآتي:

**المرحلة الابتدائية:** حصول تحسن في معامل الكفاءة فبعد ان كان (٦٢,٥) للمدة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٠/٨٩) اصبح (٧١,٤%) للمدة (١٩٩١/٩٠-١٩٩٩/٩٨) وقد انعكس هذا التحسن على نصيب الطلبة من الأماكن الدراسية الفائزة للخريجين حيث ازداد من (٠,٣٠%) إلى (٠,٣٣%).

**المرحلة المتوسطة:** حصول تحسن في معامل الكفاءة حيث ارتفع من (٥٥,٦%) إلى (٥٨,٨%) إلا ان ذلك لم يعمل على تحسين نصيب الطلبة من الأماكن الدراسية عدا ما حصل من ارتفاع بالنسبة للذكور من (٠,٤٠%) إلى (٠,٩٠%) وقد يكون السبب ارتفاع عدد طلبة المرحلة.

**المرحلة الإعدادية الأكاديمية/الفرع العلمي:** حصول تحسن بين المدينتين (١٩٨٧/٨٦-١٩٩٠/٨٩) و (٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣) من (٦٢,٥%) إلى (٦٦,٧%) ثم عاد لينخفض إلى (٥٨,٨%) للمدة (١٩٩٦/٩٥-١٩٩٩/٩٨) هذا بالنسبة لمعامل الكفاءة، أما بالنسبة لنصيب الطلبة من الأماكن الدراسية الفائزة فيلاحظ حصول بعض التحسن للخريجين بحسب الجنس من خلال ارتفاعه من (٠,١٩) إلى (٠,٢٢) للذكور و (٠,١١) وإلى (٠,٢٣) للإناث.

**الفرع الأدبي:** حصول انخفاض في معامل الكفاءة من (٧٦,٩%) للمدة (١٩٨٧/٨٦-١٩٩٠/٨٩) إلى (٦٢,٥%) للمدة (١٩٩٦/٩٥-١٩٩٩/٩٨) الى جانب حصول انخفاض في نصيب الخريجين من الأماكن الفائزة من (٠,٤٣) للمدة الأولى إلى (٠,١٦) للمدة الأخيرة.

**المرحلة الإعدادية: الفرع الصناعي:** حصول انخفاض في معامل الكفاءة من (٧١,٤%) للمدة (١٩٨٢/٨١-١٩٨٥/٨٤) إلى (٦٢,٥%) للمدة (١٩٩٦/٩٥-١٩٩٩/٩٨) مع حصول بعض الزيادة في نصيب الطلبة الخريجين من الأماكن الفائزة وبواقع من (٠,٢٠) إلى (٠,٢٣).

**الفرع الزراعي:** حصول انخفاض في معامل كفاءة التعليم الزراعي حيث انخفض من (٧١,٤%) للمدة (١٩٨٢/٨١-١٩٨٥/٨٤) إلى (٦٦,٧%) للمدة (١٩٩٦/٩٥-١٩٩٩/٩٨) إلى جانب

<sup>(\*)</sup> يقصد بمعامل الكفاءة في قطاع التعليم هو عدد الخريجين مقارنة بحجم الإهدار الحاصل في الموارد المادية الموجودة ضمن القطاع التعليمي.

حصول انخفاض في نصيب الطلبة من الأماكن الدراسية الفائضة من (٠,٣٠) إلى (٠,٢٢) وقد يكون السبب في ذلك هو انخفاض عدد طلبة هذا التعليم من خلال اقتصاره على الذكور.

**الفرع التجاري:** حصل انخفاض في معامل كفاءة النظام من (٨٣,٣%) للمدة (١٩٨٢/٨١-١٩٨٥/٨٤) إلى (٧٦,٩%) للمدة (١٩٩٦/٩٥-١٩٩٩/٩٨) وحصول انخفاض في نصيب الخريجين من الأماكن الدراسية من (٠,٤١) إلى (٠,٢٨) للمدة ذاتها، الأمر الذي يؤثر حصول بعض الزيادة في حجم الإهدار لهذه المرحلة.

**التعليم العالي: الفني:** حصل بعض الارتفاع في معامل كفاءة هذا النظام في السنوات الوسطية ما بين الفترتين (١٩٨٢/٨١-١٩٨٤/٨٣ و ١٩٩٧/٩٦-١٩٩٩/٩٨) إلا انه انخفض في المدة (١٩٩٧/٩٦-١٩٩٩/٩٨) فبعد ان كان (٦٦,٧%) اصبح (٥٨,٨%) مع حصول تذبذب في نصيب الطلبة الخريجين من الأماكن الدراسية الفائضة فبعد ان كان (٠,٣٠) بداية الثمانينات ارتفع إلى (٠,٤٧) في نهايتها وانخفض إلى (٠,٢٦) في نهاية التسعينات.

**التعليم العالي: الجامعي:** حصول استقرار في معامل كفاءة النظام للمدتين (١٩٨٤/٨٣-١٩٩٠/٨٩ و ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٩/٩٨) وبواقع (٧٦,٩%)، إلا انه حصل انخفاض في نصيب الخريجين من الأماكن الدراسية من (٠,٢٨) إلى (٠,٢١) للمدتين ذاتها.

وخلاصة ما سبق توضيحه يمكن القول ان معامل كفاءة النظام التعليمي ظاهرياً لم تتأثر بدرجة كبيرة جراء ظروف الحصار حيث يلاحظ استقرارها أو ارتفاعها للمدتين قبل الحصار وبعده عدا حصول بعض الانخفاض في معدلات الكفاءة للمرحلة الإعدادية<sup>(١١)</sup>.

ولكن القطاع بشكل عام قد تدهور على الرغم من العناية الكبيرة التي أولتها الدولة في توفير وتطوير مستلزمات قطاع التربية والتعليم قدر الإمكان بالرغم من ظروف الحصار، إضافة إلى إسهام بعض المنظمات الدولية في توفير المستلزمات الضرورية اللازمة وعلى رأسها منظمة اليونسيف، حيث ان مذكرة التفاهم لم تستطع أن تلبي احتياجات هذا القطاع وإذا أخذنا بنظر الاعتبار عدم تنفيذ العقود المبرمة فان ذلك اثر بدرجة كبيرة على نوعية التعليم والتعلم لطلبة مراحل التعليم من خلال النقص الحاصل في الدورات التدريبية للمعلمين والمدرسين وتطوير المنهج الدراسي والنقص في الكتب المدرسية والمستلزمات الأخرى<sup>(١٢)</sup>.

#### رابعاً: مستلزمات التعليم:

مما لا شك فيه أن الزيادة في أعداد الطلبة المقيدون في جميع مراحل التعليم لا بد أن يوازيها زيادة في حجم المستلزمات التعليمية التي تشتمل على المدارس والكوادر التدريسية وعدد الشعب الدراسية التي يعتبر وجودها بأعداد كافية أحد شروط نجاح العملية التعليمية، وتبين المؤشرات أدناه مديات حصول ذلك:

##### ١- المدارس:

بين عامي (١٩٩١/١٩٩٠) و (١٩٩٥/١٩٩٤) بلغ معدل النمو في عدد المدارس لمراحل التعليم الابتدائي والثانوي والمهني (٠,٨%)، موزعة حسب الترتيب الآتي:

أ- ارتفع العدد في المرحلة الابتدائية من (٨٩٥٩) مدرسة سنة (١٩٩٦/١٩٩٥) إلى (٩٢٠٤) مدرسة سنة

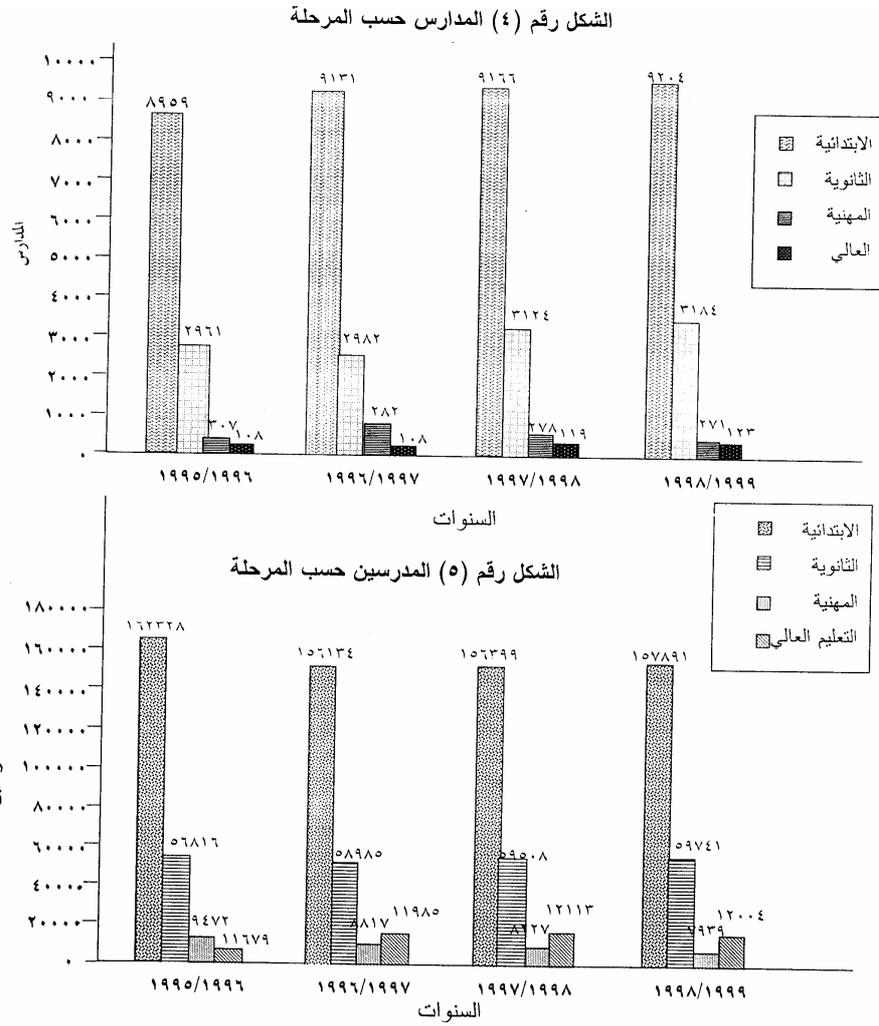
(١٩٩٩/١٩٩٨) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠,٩%) خلال المدة أعلاه.

ب- للمرحلة الثانوية ارتفع العدد من (٢٩٦١) مدرسة سنة (١٩٩٦/١٩٩٥) إلى (٣١٨٤) مدرسة سنة (١٩٩٩/١٩٩٨) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢,٤%) خلال المدة ذاتها.

ج- في التعليم المهني حصل انخفاض لعدد المدارس، فبعد أن كان العدد (٣٠٧) مدرسة سنة (١٩٩٦/١٩٩٥) بلغ (٢٧١) مدرسة سنة (١٩٩٩/١٩٩٨)، وبمعدل نمو قدره (-٤,١%).

د- في مرحلة التعليم العالي حافظت الجامعات والمعاهد الحكومية على أعدادها وبواقع (١٠) جامعات و(٢٧) معهد خلال عامي (١٩٩٦/١٩٩٥) و (١٩٩٩/١٩٩٨) إلا أنه حصل بعض الزيادة في عدد الكليات حيث زاد عدد الكليات الحكومية بمقدار (١٢) كلية والأهلية بمقدار (٢) كلية للمدة نفسها، إلى جانب بقاء (٤) كليات تقنية و(١١) قسم دراسي مستقل يتبع الجامعة التكنولوجية و(٦) كليات رسمية تابعة إلى ديوان الرئاسة سنة (١٩٩٩/١٩٩٨)، وبصورة عامة ارتفع عدد الكليات بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٤,٤%) بين سنتي (١٩٩٦/١٩٩٥) و (١٩٩٩/١٩٩٨)<sup>(١٣)</sup>.

إن هذا العدد المتوافر من المؤسسات التعليمية لا يغطي الحاجة المتزايدة إلى المدارس والجامعات، فما زال قطرنا العراقي بحاجة إلى توفير (٥١٣٢) بناية مدرسية، ولا تزال الحاجة قائمة لاصلاح وترميم (٨٦١٣) بناية مدرسية جراء قدمها وتعرض بعضها إلى التدمير بسبب الحروب واعمال السلب والنهب<sup>(١٤)</sup>.



## ٢- الهيئات التدريسية:

بلغ معدل النمو السنوي في عدد المدرسين بين سنتي (١٩٩١/١٩٩٠) و(١٩٩٥/١٩٩٤) (٥,٠%) بالنسبة لمراحل التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والعالي، وكان التوزيع على النحو الآتي:

أ- انخفض عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية بمقدار (٤٤٣٧) عضو هيئة تدريس بين سنتي (١٩٩٦/١٩٩٥) و (١٩٩٩/١٩٩٨) الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل عدد الطلبة لكل معلم من

(٢٠) إلى (٢٢) طالب خلال هذه المدة، وقد يعود سبب ذلك إلى عدم كفاية الرواتب التي كان يحصل عليها الكادر التدريسي خلال تلك الفترة.

ب- في المرحلة الثانوية حصلت زيادة في عدد المدرسين بمقدار (٢٨٩٥) مدرساً بين عامي (١٩٩٥/١٩٩٦) و(١٩٩٨/١٩٩٩) وانخفض معدل عدد الطلبة للمدرس الواحد من (٢٠) إلى (١٩) طالب خلال المدة ذاتها.

ج- في التعليم المهني انخفض عدد المدرسين والمدرّبين بمقدار (١٥٣٣) للمدة (١٩٩٥/١٩٩٦) و (١٩٩٨/١٩٩٩) إضافة إلى انخفاض معدل عدد الطلبة للمدرس الواحد من (١١) طالب سنة (١٩٩٥/١٩٩٦) إلى (٩) طلاب سنة (١٩٩٨/١٩٩٩) بسبب انخفاض عدد الطلبة للمدة أعلاه.

د- بالنسبة لمرحلة التعليم العالي حصلت زيادة في عدد التدريسيين بمقدار (٣٢٥) تدريسي بين عامي (١٩٩٥/١٩٩٦) و (١٩٩٨/١٩٩٩) إلا أنها لم توازي الزيادة الحاصلة في أعداد الطلبة الأمر الذي أدى إلى رفع معدل عدد الطلبة للتدريسي الواحد من (٢١) طالب سنة (١٩٩٥/١٩٩٦) إلى (٢٣) طالب سنة (١٩٩٨/١٩٩٩)<sup>(١٥)</sup> وكما موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (٥) يوضح عدد الطلاب لكل تدريسي للمدة (١٩٩٥/١٩٩٦) - (١٩٩٨/١٩٩٩)

المرحلة السنة	ابتدائي	ثانوي	مهني	دبلوم فني	جامعي
١٩٩٥/١٩٩٦	٢٠	٢٠	١١	٢٥	١٨
١٩٩٦/١٩٩٧	٢١	٢٠	١٠	٣٠	١٩
١٩٩٧/١٩٩٨	٢٢	١٩	٩	٢٦	٢١
١٩٩٨/١٩٩٩	٢٢	١٩	٩	٢٥	٢٣

ومن خلال ملاحظة مؤشرات الجدول رقم (٥) يتضح لنا حصول ارتفاع بنصيب الطالب/تدريسي بمراحل التعليم الابتدائي والجامعي وألفني مما يدل ان الزيادة الحاصلة في أعداد التدريسيين لم تواكب الزيادة الحاصلة في أعداد الطلبة المقيدون. أما بالنسبة لمرحلتَي التعليم الثانوي والمهني فقد حصل انخفاض بنسبة الطلبة لكل تدريسي أو الحفاظ على ذات النسبة، مما يدل ان الزيادة الحاصلة في عدد التدريسيين استطاعت ان تواكب بعض النمو في عدد التدريسيين عن طريق توسيع القبول في كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين بفتح كليات خاصة لإعداد المعلمين.

### ٣- عدد الشعب الدراسية:

يعتبر مؤشر الشعب أحد المؤشرات المهمة في قياس مدى كفاءة نظام التعليم في توفير أحد مستلزماته للطلبة، وتؤشر البيانات الإحصائية خلال المدة بين (١٩٩١/١٩٩٠) إلى (١٩٩٤/١٩٩٥) إلى حصول تلوؤ في توفير هذا المستلزم في القطر بسبب ظروف الحصار الاقتصادي وقلة التخصيصات المالية اللازمة لتطوير وتوسيع المؤسسات التعليمية، ففي مرحلة التعليم الابتدائي انخفض عدد الشعب خلال هذه المدة بمعدل (-٠,٥%) ولمرحلة التعليم الثانوي حصل تطور بسيط في عدد الشعب وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠,٨%) وفي مرحلة التعليم الإعدادي المهني حصل انخفاض في عدد الشعب خلال هذه المدة وبمعدل (-٣,٢%).

وفي سنة (١٩٩٥-١٩٩٦) بلغت نسبة عدد الطلبة للشعبة الواحدة (٣٥) تلميذ للتعليم الابتدائي و (٣٧) طالب للتعليم الثانوي و (٣١) طالب للتعليم الإعدادي المهني في سنة (١٩٩٨/١٩٩٩) أصبحت النسبة (٣٦) تلميذ للتعليم الابتدائي و (٣٧) طالب للتعليم الثانوي و (٢٨) طالب للتعليم الإعدادي المهني<sup>(١٦)</sup>. وحسب ما هو موضح في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) نسبة عدد طلاب المرحلة الواحدة للمدة (١٩٩٥/١٩٩٦) إلى (١٩٩٨/١٩٩٩)

السنة	المرحلة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	إعدادية مهنية
١٩٩٦/١٩٩٥	٣٥	٣٧	٣١	
١٩٩٧/١٩٩٦	٣٥	٣٧	٣٠	
١٩٩٨/١٩٩٧	٣٦	٣٦	٢٨	
١٩٩٩/١٩٩٨	٣٦	٣٧	٢٨	
المجموع	١٤٢	١٤٧	١١٧	

ان ارتفاع نسبة عدد الطلبة للشعبة الواحدة لبعض المراحل خلال المدة من (١٩٩٥/١٩٩٦) إلى (١٩٩٨/١٩٩٩) تشير بشكل واضح بان عملية توفير المدارس وبالتالي الشعب الدراسية لم تواكب التطور الحاصل في إعداد الطلبة المقيدون في مراحل التعليم المذكورة، مما أدى إلى ظهور حالة من الاكتظاظ في الصفوف الدراسية لبعض المراحل، إضافة إلى ازدواجية المدارس حيث تشغل البناية الواحدة مدرستين أو أكثر.

### خامساً: تمويل التعليم:

يتم تمويل التعليم في العراق من خلال مصدرين وبحسب المستويات التعليمية وهي:

- 1- المستويات التعليمية ما قبل التعليم العالي وتشمل (رياض الأطفال، الابتدائي، الثانوي، المهني، معاهد إعداد المعلمين) التعليم فيها مجاني، وتموله وزارة التربية.
- 2- المستويات التعليمية العليا وتشمل (التعليم الفني والجامعي والدراسات العليا) التعليم فيها مجاني على الأغلب وتموله وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدا بعض الجامعات الرسمية التي كانت يمولها ديوان الرئاسة سابقاً، وهناك نوع آخر وهو التعليم الأهلي الذي تموله جمعيات ومنظمات مهنية وأهلية.

وبعد الحرب المفروضة على العراق في سنة (١٩٩١) والتدمير الحاصل لاغلب المشاريع الخدمية، والتي كانت سبباً في انهيار النشاط الاقتصادي للدولة، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وبما يعادل (٧٤,٤%)، هذا إلى جانب التدمير الحاصل في المنشآت والبنى الارتكازية التحتية بضمنها المدارس واستمرار الحصار لسنوات عديدة مما أدى إلى حدوث تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المسيرة التعليمية في العراق واهتمام الدولة بتمويل هذا القطاع، فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (٩,٤%) سنة (١٩٩٧) و(١٤,٢%) سنة (١٩٩٨). وبمقارنة الإنفاق على التعليم بالإنفاق العام للدولة فقد بلغت النسبة (٢,٥%) سنة (١٩٩٧) و(٢,٨%) سنة (١٩٩٨) بعد أن كان (٧,٦%) من إجمالي نفقات الحكومة سنة (١٩٨٨/١٩٨٩)<sup>(١٧)</sup>.

وبعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، نجد نطاق الإنفاق المتاح للتعليم محدوداً، ولم تكن حصة قطاع التعليم تتجاوز (١,٢%) من مجموع قيمة عقود برنامج النفط مقابل الغذاء، ومقابل هذا التمويل المحدود لقطاع التعليم ركزت الحكومة في إنفاقها على تجهيزات المدارس والجامعات واثاتها، مع اهمال إعادة تأهيل المنشآت والبنية التحتية للمدارس والجامعات، كما لم تكن ثمة دعم لتدريب المعلمين والمدرسين أو تحسين لمستوياتهم المعاشية وكانت النتيجة أن أغلبية المنشآت التعليمية لا تؤمن التدريس الملائم ولا البيئة التعليمية الصحيحة لاعداد الطلبة بشكل علمي متقدم<sup>(١٨)</sup>.

#### سادساً: الدورات التدريبية:

إن مسألة إعداد المعلم الجيد ومسألة تدريبه وتهيئة الظروف التي تشجع المرشحين للتعليم تعتبر من الأمور الأساسية في تطوير العملية التعليمية في كافة مراحل وفروع المؤسسة التعليمية. وفي قطرنا العراقي يتم تدريب المعلمين والمدرسين في نوعين من الدورات التي يقيمها معهد التدريب التربوي التابع إلى وزارة التربية وهي:

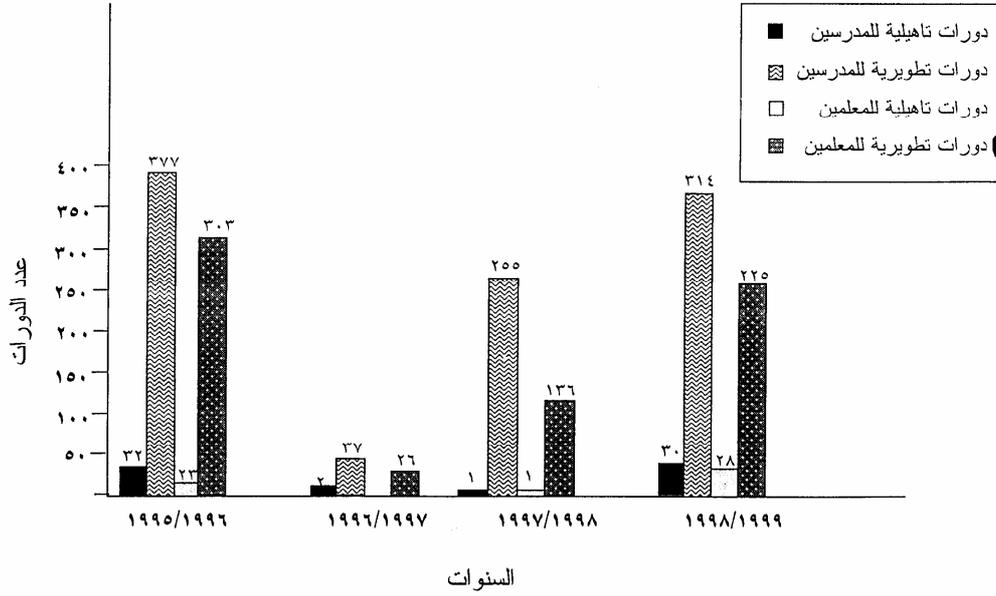
أ- الدورات التأهيلية: وهي التي تعنى بتدريب وتأهيل المنخرطين بمهنة التعليم.

ب- الدورات التطويرية: وهو التدريب التطويري لاشخاص مؤهلين لمهنة التعليم.

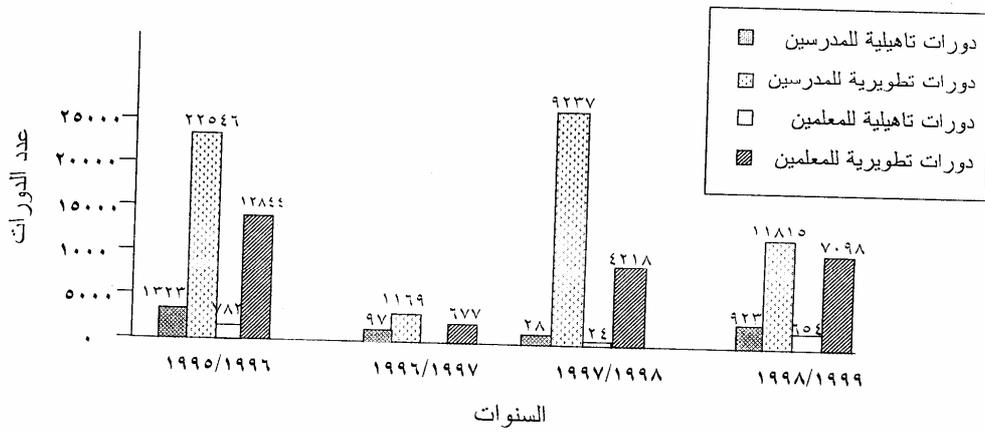
ومن خلال متابعة مؤشرات هذين النوعين من الدورات اتضح أن هذا التدريب قد تأثر بالحصار الاقتصادي والثقافي منذ عام (١٩٩٠) إذ انقطع التواصل العلمي مع ابرز المستجدات العلمية الحديثة في مجال التربية والتعليم، إضافة إلى النقص الحاصل في التخصيصات المالية لهذه الدورات حيث أن العديد من هذه الدورات لم يخصص لها أي اعتماد مالي وبالتحديد عامي (١٩٩٦-١٩٩٧) و(١٩٩٧-١٩٩٨) وتم تنفيذها بالتدبير العراقي، وتبين المؤشرات ذات العلاقة انه بلغ عدد الدورات المقامة للمعلمين سنة (١٩٩٥-١٩٩٦) (٤٠٩) دورة ونسبة (٩٢,١%) للدورات التطويرية تدرب فيها (٢٣٨٦٩) معلم، ثم انخفض العدد سنة (١٩٩٨-١٩٩٩) إلى (٣٤٤) دورة شملت (١٢٧٣٨) معلم.

أما بالنسبة لتدريب المدرسين فقد بلغ عدد الدورات (٣٢٦) دورة سنة (١٩٩٥-١٩٩٦) شملت (١٣٥٤٧) متدرباً ونسبة (٩٢,٩%) للدورات التطويرية، ثم انخفض العدد إلى (٢٥٣) دورة سنة (١٩٩٨-١٩٩٩) تدرب فيها (٧٧٥٢) مدرساً ونسبة (٨٨,٩%) للدورات التطويرية<sup>(١٩)</sup>، وكما هو موضح في الشكلين رقم (٦) و(٧).

الشكل رقم (٦) الدورات التأهيلية والتطويرية المنفذة للمعلمين والمدرسين.



الشكل رقم (٧) عدد المتدربين من المعلمين والمدرسين



## سابعاً: مشكلات النظام التعليمي في العراق:

في ضوء المؤشرات الإحصائية التي سجلتها المسيرة التعليمية في العراق خلال العقد الأخير من القرن العشرين، يتضح لنا أن القطاع التعليمي يعاني من بعض المشكلات في الجوانب الإدارية والتخطيطية وفي المدخلات والمخرجات التعليمية، ويعكس نفسه على عدم قدرة النظام على الوفاء بمسؤولياته، وسنستعرض في هذا المجال المشكلات الرئيسية التي يعاني منها قطاعنا التعليمي:

### ١- مشكلة التنسيق بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي:

من المعروف إن أية خطة تنموية تتطلب بالإضافة إلى الموارد المادية موارد بشرية مؤهلة تستطيع ان تتبنى تنفيذ إجراءات الخطة وتوفير متطلباتها وتأمين احتياجاتها. ولا شك أن المركز الرئيسي لتأهيل الموارد البشرية هو النظام التعليمي، الأمر الذي يستلزم بالضرورة ربط الهيكل التعليمي بالهيكل الوظيفي والتنسيق بينهما، بحيث يمكن لمخرجات نظام التعليم ان تقدم العدد الكافي من كل مستوى تعليمي لسد احتياجات المجتمع في عملية تطويره الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لمنهاج تخطيطي سليم<sup>(٢٠)</sup>.

وفي العراق يشكل هذا الجانب أساساً لمشكلات التنمية الكبرى، إذ يعاني النظام التعليمي من ضعف ارتباطه بالتخطيط الاقتصادي بشكل عام ومن غياب التنسيق معه في اغلب الأحيان. وعلى سبيل المثال قد يكون أحيانا العرض الكلي للقوى العاملة في أية فترة من فترات التنمية متكافئاً مع الطلب الكلي عليها. وبالشكل الذي يحقق التوازن العام للقوى العاملة، ولكن لم تحقق الموازنات الجزئية لكل فئة من الفئات الوظيفية أو لكل مهنة من المهن داخل الفئة الواحدة، مثلما نجد ذلك دائماً في التطبيق العملي للخطة الاقتصادية القومية، حيث تواجه في اكثر من مجال عجزاً كبيراً في بعض الاختصاصات المهنية والفنية وفائضاً في تخصصات اخرى، مما يعرقل تحقيق أهداف الخطة كاملة، وذلك بسبب الارتجال في وضع السياسة التعليمية وتنفيذها بعيداً عن متطلبات التخطيط العلمي للتنمية.

### ٢- مشكلة نوعية التعليم:

ومن المشاكل الرئيسية أيضاً في النظام التعليمي في العراق هي المشكلة النوعية للتعليم، حيث تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مستوى نوعياً متطوراً للتعليم ينمو جنباً إلى جنب مع نمو المستوى الكمي للتعليم وبالشكل الذي يؤمن توافقهما مع حاجات ومطالب التخطيط

بالعملية التنموية<sup>(٢١)</sup>. لكن واقع العملية التعليمية السائدة في مؤسساتنا التعليمية لا توفر للفرد الفرص الملائمة لتطوير وتنمية قابلياته ومهاراته الفكرية والذهنية، إذ يتم سكب المعلومات في ذهن المتعلم بطريقة آلية تقليدية عن طريق حفظ المعلومات الغيبي والتسميع الشفوي واستنساخ الدروس والمحاضرات، بدون ان تتاح للطالب الفرصة للتفكير والإبداع وكيفية البحث عن المعرفة بنفسه وبنقاشها وبيدع فيها، وكذلك غلبة الجوانب النظرية على الجوانب العملية في عملية إعداد الطلبة، والتي تؤدي إلى حرمان اكتساب الطلاب لخبرات عملية تساعدهم في مستقبلهم العلمي بعد إنهاء الدراسة، وتجعلهم اكثر قرباً من البيئة الحقيقية لدراساتهم واختصاصهم.

### ٣- ضعف تأهيل المعلمين والمدرسين:

نظراً لما يمثله المدرس من محور أساسي في العملية التعليمية، كونه القائد التربوي الذي يستطيع بما يقدمه من نماذج ثقافية وتهيئة لظروف تكوين الخبرات والمهارات عند الطلبة، فان عملية إعداد المدرس وتأهيله يعتبر من الأمور الأساسية في إحداث التغيير الصحيح في أساليب التعليم والتربية<sup>(٢٢)</sup>.

وفي قطرنا العراقي ورغم الدراسات والدورات التدريبية التي تقوم بها وزارتا التربية والتعليم العالي من اجل تطوير المعلمين والمدرسين إلا أن إعدادهم لا يسير نحو المستوى المطلوب وخصوصاً بالنسبة لمدرسي المرحلة الإعدادية، مما يؤدي إلى تخريج مدرسين غير متمكنين من قدرتهم العلمية والمهارية ولا يمتلكون الكفاءات العلمية الكافية لتدريس الطلبة بالشكل الصحيح، فضلاً عن عدم وجود تخصص في تدريس بعض المواد الدراسية، لذلك تضطر إدارة المدرسة الى إناطة تدريس المواد إلى اقل المدرسين خبرة او تدريسها من قبل مدرسين تم تعيينهم حديثاً مما يعني فقدان المواد الدراسية لخصوصيتها، وحصول ضعف في اكتساب الطالب للمادة العلمية<sup>(٢٣)</sup>.

### ٤- عدم مواكبة التعليم للتطور العلمي والتكنولوجي:

لقد شهدت مسيرة التعليم في العراق تراجعاً ملحوظاً في الكفاءة والأداء بعد عام (١٩٩٠)، حيث اثر الحصار الفكري والثقافي على التواصل العلمي مع العالم الخارجي في مجال البحوث العلمية والأدبيات، وانحسر مساهمة العراق في اللقاءات العربية والعالمية بسبب عدم قدرته على تحمل نفقات المشاركة وتم تجريد معظم الاتفاقيات الثقافية بين العراق ودول العالم، وتوقف إرسال البعثات العراقية للدراسة في الخارج، وتقلصت مشاركة الباحثين في أعمال اللجان

الدولية والنشاطات التعليمية، مما أدى إلى الانقطاع عن اخر المستجدات العلمية وغياب التواصل مع حركة البحث العلمي، وحدوث فجوة نوعية وكمية بين المعلومات التي تقدمها المناهج المقررة في مؤسساتنا التعليمية وبين التطورات العلمية للمعلومات التي حدثت بفعل الثورة العلمية والتقنية<sup>(٢٤)</sup>.

#### ٥- مشكلة التعليم الفني والمهني:

من المشاكل التعليمية الرئيسية التي تواجه التنمية في العراق هي مشكلة انخفاض نسبة نمو التعليم المهني والفني قياساً إلى نسبة نمو التعليم الأكاديمي وخاصة على المستوى الجامعي، ورغم الإجراءات الكبيرة لتشجيع وتوسيع التعليم الفني والمهني لضرورته القصوى في توفير حاجة التنمية إلى القوى العاملة الماهرة والفنية المتعلمة والتي تشكل الكوادر الوسطية لمستويات العمل المختلفة، حيث نقص عدد طلاب هذا النوع من التعليم من (١٤٧٩٤٢) طالب في (٢٧٨) مدرسة إلى (٦٥٧٥٠) طالب في (٢٦٣) مدرسة وذلك خلال عشر سنوات تقريباً، ما بين عام (١٩٨٩) إلى عام (٢٠٠١)، وكانت نسبة الإناث في هذه المدارس اقل من (٢٠%)، مع وجود فرق كبير بين الإناث والذكور في عدة مجالات دراسية في هذا النوع من التعليم<sup>(٢٥)</sup>.

إن هذه المشكلة تظهر بسبب إعراض الطلبة عن التعليم الفني والمهني وانصرافهم للتعليم الأكاديمي بسبب ما يتيح هذا الأخير من إمكانية للحصول على شهادة أكاديمية (بكالوريوس) أعلى من الشهادة التي يمنحها التعليم الفني والمهني (دبلوم)<sup>(٢٦)</sup>.

#### المبحث الثالث/الإطار الميداني للبحث

##### أولاً: نوع البحث ومنهجيته:

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، وهذه البحوث تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، حيث تعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، فالبحوث الوصفية التحليلية لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيفها وتحليلها ثم استخلاص النتائج منها<sup>(٢٧)</sup>.

أما بخصوص منهج البحث فلقد استخدمنا منهج المسح الاجتماعي الذي يعد أحد الطرق المنظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه، عن طريق استخدام استمارات

البحث أو المقابلات، وبعض المسوح الميدانية لا تقتصر أهدافها على مجرد الوصف فقط بل التفسير أيضاً<sup>(٢٨)</sup>.

#### ثانياً: عينة البحث:

على ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة ومن أجل اختصار الوقت فقد لجأنا إلى اختيار عينة عشوائية مؤلفة من (٥٠) تدريسي من جامعة الموصل، وقد توزعت العينة بالتساوي بين خمسة كليات هي الآداب والهندسة والتربية والعلوم والطب.

#### ثالثاً : مجالات البحث :

تضمن البحث المجالات الآتية:

- ١- المجال البشري: شمل المجال البشري للبحث عينة من أساتذة كليات العلوم والتربية والآداب والهندسة والطب في جامعة الموصل.
  - ٢- المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للبحث بجامعة الموصل.
  - ٣- المجال الزمني: لقد امتد المجال الزمني للبحث من (٢٠٠٥/١٠/١) ولغاية (٢٠٠٦/٥/١) لإنجاز البحث بأكمله.
- رابعاً: أدوات البحث:

لقد استخدمنا في هذا البحث أداتين أساسيتين من أدوات جمع البيانات والمعلومات المستخدمة في البحوث الاجتماعية هما (الاستبيان) و (المقابلة).

#### (١) الاستبيان:

يعرف الاستبيان بأنه أداة مقننة على نحو دقيق لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع البحث ويعرف أيضاً بأنه مجموعة من الفقرات والأسئلة صيغت للحصول على إجابات معينة تحقق أهدافاً حددها الباحث مسبقاً، وهو لا يحتاج إلى عدد كبير من الباحثين المساعدين لتنفيذه، كما انه يوفر للمبجوثين حرية الإجابة<sup>(٢٩)</sup>.

فبحكم طبيعة موضوع البحث وأهدافه، قمنا بتصميم استمارة استبيان لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع البحث، ولكن قبل إعداد الاستمارة بشكلها النهائي تم تصميم استمارة استطلاعية متكونة من سؤال واحد والذي تضمن تحديد أهم أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية، وتم عرضها على مجموعة من الأساتذة والخبراء المختصين بالموضوع وبعد جمع الاستمارات وتفريغها، حصلنا على مجموعة من

الفقرات وأضفنا نحن لها أيضا بحكم قراءتنا واطلاعنا على عدد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ذات الصلة بموضوع البحث، فأصبح السؤال الرئيسي في الاستمارة الاستبائية متكوناً من (٩) فقرات تمثل الأسباب الرئيسية لعدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية.

## ٢) المقابلة:

المقابلة كما عرفها (انجلس) أنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع أفراد آخرين هدفها استئثار أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي أو الاستعانة بها على توجيهه والتشخيص والعلاج<sup>(٢٠)</sup>.

وفي هذا البحث لجأنا إلى إجراء المقابلات الميدانية مع المبحوثين لغرض توضيح أهداف البحث لهم وكيفية إجابتهم على الأسئلة الواردة في الاستبيان وطريقة ترتيب الفقرات المتعلقة بالسؤال الرئيسي في البحث حسب أهميتها.

## خامساً: الوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث:

استخدمت في هذا البحث الوسائل الإحصائية الآتية لتحليل البيانات من أجل التوصل إلى

النتائج النهائية للدراسة وهما: الجزء

$$١- النسبة المئوية (\%) = \frac{100 \times \text{الجزء}}{\text{الكل}}$$

٢- الوسط الحسابي

٣- الانحراف المعياري

٤- الوسط المرجح والوزن المئوي

$$\text{الوسط المرجح} = \frac{1 \times \text{خ}_1 + 2 \times \text{خ}_2 + 3 \times \text{خ}_3 + 4 \times \text{خ}_4 + 5 \times \text{خ}_5 + 6 \times \text{خ}_6 + 7 \times \text{خ}_7 + 8 \times \text{خ}_8 + 9 \times \text{خ}_9}{10}$$

ت ك

ت خ<sub>١</sub> = تكرار الاختيار الأول

$$\text{الوزن المئوي} = \frac{\text{الوسط المرجح}}{\text{عدد الفقرات}} \times 100$$

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:  
أولاً: بيانات أولية عن المبحوثين  
(١)- جنس المبحوثين:

تشير معطيات الجدول رقم (٧) أن (٥٦%) من المبحوثين كانوا من الذكور، في حين كان (٤٤%) منهم من الإناث.

جدول رقم (٧) يبين جنس المبحوثين

جنس المبحوثين	تكرار	%
ذكور	٢٨	٥٦%
إناث	٢٢	٤٤%
المجموع	٥٠	١٠٠%

(٢)- الفئات العمرية للمبحوثين:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة تقع في الفئة العمرية (٣٠-٣٩) وبنسبة مقدارها (٥٤%)، تليها الفئة العمرية (٢٠-٢٩) وبنسبة (٢٦%)، ثم جاءت بعدها الفئة العمرية (٤٠-٤٩) بنسبة (١٢%)، بينما بلغت نسبة الفئة العمرية (٥٠-٥٩) (٦%)، وكانت اقل الفئات العمرية هي (٦٠-٦٩) حيث بلغت نسبة أفرادها (٢%) فقط. وقد بلغ متوسط أعمار المبحوثين (٣٤,٩) سنة وبتباخراف معيارى قدره (٨,٩) سنة.

جدول رقم (٨) يوضح الفئات العمرية للمبحوثين

الفئات العمرية للمبحوثين	تكرار	%
٢٠-٢٩	١٣	٢٦%
٣٠-٣٩	٢٧	٥٤%
٤٠-٤٩	٦	١٢%
٥٠-٥٩	٣	٦%
٦٠-٦٩	١	٢%
المجموع	٥٠	١٠٠%

(٣) - التحصيل الدراسي للمبجوثين:

بالنسبة للتحصيل الدراسي للمبجوثين، فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٩) أن (٣٦%) من المبجوثين كانوا حاصلين على شهادة الدكتوراه، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير (٥٢%)، في حين كان (١٢%) من المبجوثين حاصلين على شهادة البكالوريوس.

جدول رقم (٩) يمثل التحصيل الدراسي للمبجوثين

التحصيل الدراسي	تكرار	%
دكتوراه	١٨	٣٦%
ماجستير	٢٦	٥٢%
بكالوريوس	٦	١٢%
المجموع	٥٠	١٠٠%

ثانياً- النتائج المتعلقة بأسباب عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية: عند سؤالنا للمبجوثين حول الأسباب الرئيسية لعدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية، أشار المبجوثون إلى جملة من المعوقات التي تقف حائلاً دون تطور نوعية مخرجات التعليم لكي تكون أكثر تلاءماً مع متطلبات العملية التنموية، وجاءت هذه المعوقات مرتبة حسب أهميتها وأولويتها كما مبين في الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠) يبين أسباب تدني مخرجات العملية التعليمية حسب أوزانها المئوية

ت	الفقرات	الوزن المئوي
١	النمطية في التخطيط والبرامج الدراسية وأنظمة التقويم المعتمدة	٧٢,٤
٢	قدم المناهج الدراسية في الجامعات والمدارس	٦٨,٤
٣	اقتصار الدراسة على الجانب النظري دون الجانب الميداني	٦٤,٤
٤	ضعف الإعداد العلمي للطلاب خلال العملية التعليمية	٦٢,٥
٥	عدم ملاءمة التراكم المعرفي لبعض الكوادر التدريسية لما يحملون من الألقاب العلمية	٥٨
٦	نظرة الفرد للتعليم كونه وسيلة للحصول على الشهادة فقط	٥١,٣

٧	طبيعة نظام القبول المعمول به في الجامعات	٤٩,٣
٨	عدم وجود التنسيق بين خطة التعليم في الجامعات وخطة الوزارات في بيان حاجتها من التخصصات المختلفة	٣٨,٤
٩	فرض الاسرة رأيها على الابناء في اختيار نوع القناة التعليمية التي يدرس فيها أولادها	٣٣,٥

### ١- النمطية في التخطيط والبرامج الدراسية وأنظمة التقويم المعتمدة

وجاء هذا السبب في مقدمة أسباب تدني نوعية مخرجات العملية التعليمية، حيث جاء في المرتبة الأولى بين إجابات المبحوثين وبوزن مؤني قدره (٧٢,٤%). حيث نجد غياب فلسفة تربوية وتعليمية واضحة تحدد الأهداف المنشودة وترسم السبيل نحو مشاريع التنمية الشاملة، إذ لا توجد خطط محددة لمواجهة التزايد الكبير في إعداد طلبة المدارس والجامعات وكيفية توزيعهم على وزارات الدولة المختلفة حسب حاجة كل وزارة إلى الكوادر البشرية، ويستمر مقابل ذلك الاهتمام بالتوسع الكمي في عدد المؤسسات التعليمية والجامعات بدون إحداث أي تغيير جذري في أهداف التعليم ومضامينه لكي تتلاءم مع قيامه بدور أكبر في عملية التنمية. يضاف إلى هذا الجانب عدم وجود آلية محددة أو نظام تقويم محدد يتم على ضوئه تحديد مستوى المعلومات والمهارات المعرفية والثقافية التي اكتسبها الطالب خلال سنوات دراسته ونقاط القوة والضعف في تحصيله الدراسي بغية التوزيع العادل للطلبة في مسارات معينة من الدراسة الثانوية وفي التعليم العالي. إذ أن المعيار الوحيد في تحقيق المفاضلة بين الطلبة عند التقديم للالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي هو اعتماد درجات الطالب في السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية دون أن يؤخذ بنظر الاعتبار معايير أخرى مثل مستوى الذكاء وميل الطالب نحو مجال الدراسة.

### ٢- قدم المناهج الدراسية في الجامعات والمدارس:

وقد احتل هذا السبب المرتبة الثانية بين إجابات المبحوثين حيث حظي بوزن مؤني قدره (٦٨,٤). فمن الشائع حالياً أن احد اسباب تدهور الكفاية الداخلية للتعليم، تكمن في نوعية التعليم التقليدي التي تركز على مناهج قديمة محددة، والتي اعتاد كثير من التدريسيين تلقينها لطلبتهم باتباع طريقة المحاضرة لا تجديد فيها ولا تغيير، وهذا ينعكس سلباً على مخرجات العملية التعليمية، ويؤدي إلى تدني مستوى التحصيل المعرفي لدى الطلبة لأنهم اعتادوا الحفظ

الآلي للموضوعات المتوقع التركيز عليها من قبل مدرس المنهج لغرض النجاح في الامتحان، دون أن يكون هنالك تطوير للقدرات التحليلية والابتكارية للطلبة.

### ٣- اقتصار الدراسة على الجانب النظري دون الجانب الميداني:

حيث جاء هذا الجانب في المرتبة الثالثة بوزن مؤوي قدره (٦٤,٤). فمن الملاحظ ان السمة الغالبة على قطاعنا التعليمي هو الالتزام بالجوانب النظرية والأكاديمية، ولا تهتم بدرجة متشابهة بالجوانب التطبيقية والعملية مما يسبب خللاً في الحياة العملية بعد التخرج، حيث يتم حرمان اكتساب الطلاب لخبرات عملية تساعد في مستقبلهم العلمي بعد التخرج، وتجعلهم اكثر قرباً من البيئة الحقيقية لدراسته واختصاصه. وترجع أسباب سيادة الطابع النظري في المؤسسات التعليمية إلى تخلف المناهج والأساليب التعليمية والتربوية التي يستخدمها الأساتذة والمعلمون وعدم وجود التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والمهنية لغرض تدريب الطلبة في مجالات العمل المختلفة، إضافة إلى سير المؤسسات الجامعية على إعداد الإنسان الموظف أو المعلم لاشغال وظائف مكتتبية وادارية اكثر بكثير من إعدادها الإنسان الفاعل العملي الذي يستطيع التفاعل مع مجالات العلم والتكنولوجيا.

### ٤- ضعف الإعداد العلمي للطلاب خلال العملية التعليمية:

وقد جاءت هذه الفقرة بالمرتبة الرابعة وبوزن مؤوي قدره (٦٢,٥%)، ان المنتبغ لمسيرة الطالب العلمية منذ دخوله المدرسة وانتهاءً بتخرجه من الجامعة يجد قصوراً في إعداد الطالب وتأهيله علمياً ومهنياً لدور وظيفي تنموي، حيث نلاحظ شيوع طرائق وأساليب ووسائل تعليمية في مؤسساتنا التعليمية باتت اليوم لا جدوى من استخدامها مع التطورات العلمية والتقنية، فما زالت طريقة حفظ المعلومات الغيبي والتسميع الشفوي واستتساخ الدروس والمحاضرات والقاء المعلومات وسكبها في ذهن الطالب دون السماح له في المشاركة الفعالة لمناقشة المفاهيم الغامضة هي السائدة في معظم المؤسسات التعليمية والتربوية، ومن خلال هذه الأساليب سوف نشجع الطالب على أن يكون إنساناً تكالياً لا يعتمد على نفسه في أداء واجباته الدراسية. وإذا كان هذا حال المدارس فان واقع مؤسسات التعليم العالي ليس بأفضل حالاً منها، إذ يجري إعداد الطلبة في معظم مؤسسات التعليم العالي داخل قاعات مغلقة، وفي معامل ومختبرات دون قيام أدنى حد من الاتصال والتواصل والتنسيق مع مجالات العمل التي يتم الإعداد لاجلها.

٥- عدم ملائمة التراكم المعرفي لبعض الكوادر التدريسية لما يحملونه من الألقاب العلمية: وقد جاءت هذه الفقرة بالمرتبة الخامسة بين إجابات المبحوثين وبوزن مؤوي قدره (٥٨)، حيث نجد بان الكثير من الكوادر التدريسية تعاني من انخفاض في المؤهلات العلمية والخبرة الكافية لتدريس الطلبة، ويفتقرون إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة في نقل المادة العلمية إلى الطلبة، كذلك نرى الكثير من التدريسيين همهم الأول الحصول على أكثر ساعات دراسية بعيداً عن العناية بقيمة ما يقدم للطلاب ومدى النجاح في تقديم المادة العلمية له. ومما ساهم في ضعف الكفاءة العلمية والإدارية للتدريسيين عدم وجود معايير صحيحة في اختيار أعضاء هيئات التدريس وتعيينهم في المؤسسات الجامعية والمدارس، يضاف إلى ذلك عدم اعتماد الموضوعية في الكثير من الترقيات العلمية للأساتذة وخصوصاً في الجامعات، كونها تخضع في كثير من الأحيان للتقديرات الشخصية والمواقف السياسية والاجتماعية، وبالتالي يحصل الكثير من التدريسيين على مكانة علمية لا تتسجم مع خبرته العلمية والثقافية، إضافة إلى العزلة الفكرية والثقافة في مجالات العلاقات الثقافية العربية والدولية تحت تأثير الظروف والأزمات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها قطرنا العراقي منذ عام (١٩٩٠) والتي أثرت على التواصل العلمي مع العالم الخارجي وساهمت في ندرة الدورات التدريبية والإفادات إلى خارج القطر، جعلت الكثير من أعضاء الهيئات التدريسية يفتقرون إلى الوسائل البشرية والمادية لمواصلة الاتصال بالتطورات الحاصلة في حقول تخصصاتهم.

#### ٦- نظرة الفرد للتعليم كونه وسيلة للحصول على الشهادة فقط:

وقد جاءت هذه الفقرة بالمرتبة السادسة بين إجابات المبحوثين وبوزن مؤوي قدره (٥١,٣). فكثيراً ما يتخذ بعض الطلبة من الاستمرار في الدراسة مجرد وسيلة للحصول على الشهادة الجامعية بدون التركيز على اكتساب المعرفة والخبرات العلمية الكافية من الوسط التعليمي، وبذلك يجعل من أيام الدراسة فترة إضاعة للوقت وقتل الفراغ، ومما يشجع تنامي هذه النظرة إلى التعليم من قبل بعض الطلبة اهتمام بعض أوساط الطلبة بالكسب المادي والربح السريع أكثر من اهتمامه بالعلم والمعرفة ومزاوجة بعض الطلبة بين الدراسة والعمل بسبب زيادة تكاليف المعيشة ومحدودية المكافآت المادية والاعتبارية التي يحصل عليها الخريجون والمتعلمون، كل هذه العوامل جعلت بعض الطلبة يعتقدون بعدم جدوى التعليم والشهادة وقتل

عندهم حافظ السعي والاجتهاد والمثابرة على الدرس والتعلم وجعلهم يكتفون بالحصول على الشهادة الجامعية فقط دون العمل على الاستفادة منها في مجالات العمل المستقبلية.

#### ٧- طبيعة نظام القبول المعمول به في الجامعات:

وقد جاءت هذه الفقرة بالمرتبة السادسة بين إجابات المبحوثين وبوزن مؤوي قدره (٤٩,٣). فمن الملاحظ أن مؤسسات التعليم العالي وهيئاته بمختلف مستوياتها ترسم سياساتها في قبول الطلبة اعتماداً على رؤية اجتهادية تتبثق من كل منها بعيداً عن التنسيق والتشاور، حيث أنها تقوم بتحديد نسب القبول وتقدير العدد المطلوب من الطلاب، ونوع الاختصاصات التي يمكن ان تقدمها وفق تقديراتها الخاصة دون دراسة البيئة المحيطة ومعرفة متطلباتها في مستويات الفرد المتعلم والمجتمع والسوق والتنمية القطاعية والشاملة. وهذا الواقع عكس نفسه سلباً على تخريج أعداد كبيرة من الطلاب إلى سوق لا يحتاج إليهم وإلى مجالات تموية لا تستفيد منهم، بما أفضى إلى وجود أكثر من شخص واحد في موقع وظيفي واحد، خصوصاً في الاختصاصات الإنسانية التي يتعرض الكثير من خريجيها إلى خطر البطالة.

#### ٨- عدم وجود التنسيق بين خطة التعليم في الجامعات وخطة الوزارات في بيان حاجتها من

#### التخصصات المختلفة:

واحتلت هذه الفقرة المرتبة الثامنة بين إجابات المبحوثين وبوزن مؤوي قدره (٣٨,٤)، فأحد السلبيات التي تمتاز بها سياسة التعليم العالي هو عدم وجود تنسيق متبادل بين خطة التعليم في الجامعات من حيث قبول الطلبة والتحاقهم بالقنوات التعليمية المختلفة وبين خطة الوزارات في بيان حاجتها من التخصصات المختلفة، بما يفضي إلى حدوث بطالة كثيرة بين الطلبة الخريجين في تخصص علمي معين، يقابله نقص في عدد الطلبة الخريجين في تخصص آخر لا يلبي حاجات دوائر الدولة، وهذا مما يؤدي إلى هدر كبير في المال والجهد، وإلى بطالة تتصاعد وتتسع معدلاتها سنوياً، وتحمل الكثير من الخريجين إلى البحث عن مجالات أخرى للعمل بعيداً عن تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية.

#### ٩- فرض الأسرة رايها على الابناء في اختيار نوع القناة التعليمية التي يدرس فيها أولادها:

ويتضمن هذا الجانب دور الأسرة كمعوق لتحسين نوعية المخرجات التعليمية، حيث حظي هذا السبب على وزن مؤوي قدره (٣٣,٥)، فكثيراً ما تفرض الأسرة رأيها على الأبناء في اختيار نوعية القناة التعليمية التي يرغبون إكمال دراستهم فيها، سواء كانت هذه القناة علمية أم

أدبية، وذلك لرغبة الأسرة في مماثلة أقرانها من الأسر التي تمتلك أبناء في تخصصات علمية مثل (الطب، الهندسة) والحصول على مهن ووظائف جيدة تكسب أصحابها مكانة ومنزلة اجتماعية عالية من قِبل أفراد المجتمع، ورغبة الأسرة في هذا المجال قد لا تتلاءم مع طموحات الطالب الذي قد يرغب في إكمال دراسته ضمن التخصص العلمي الذي يناسب قدراته العلمية والفكرية، ولكنه يضطر إلى إكمال دراسته ضمن التخصص الذي ترغب به الأسرة استجابة لرغباتها. وفي أحيان كثيرة يكون إجبار الطلبة على متابعة دراستهم في غير التخصص الذي يناسب رغبتهم لها آثار سلبية على مسيرة الطلبة وعلى كفاءة وإنتاج التخصص الذي يدرسون فيه، فالطالب قد يفشل في متابعة أو اجتياز المرحلة التعليمية التي فرضت عليه من قبل الأسرة وبذلك تضيع جهوده التي بذلها خلال سنوات دراسته، كذلك في حالة استمرار الطالب في التخصص الذي لا يرغب فيه، فإنه لا يستطيع الإبداع والابتكار فيه ومن ثم يكون إنتاجه غير كامل في تطوير العمل الإنتاجي.

#### المبحث الرابع / خلاصة البحث

##### أولاً: نتائج البحث:

- تبين لنا أن من أبرز أسباب عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات التنمية هي:
- (١) غياب استراتيجية علمية محددة للتعليم العام والجامعي، تنبثق عنها خطط قابلة للتنفيذ بشكل موزون وضمن متابعة مسؤولة ودقيقة، يتم على ضوءها أعداد الطلاب وتوزيعهم على مراحل التعليم المختلفة، توزيعاً يستجيب لحاجات سوق العمل من الاختصاصيين في شتى مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي عامة وفي ميدان العلم والتكنولوجيا خاصة.
  - (٢) وجود فجوة نوعية وكمية بين المعلومات التي تقدمها المناهج المقررة في مؤسساتنا التعليمية وبين التطورات العلمية للمعلومات التي حدثت بفعل الثورة العلمية والتقنية، إذ لا زالت معظم المناهج المطبقة في المؤسسات التعليمية تنصف بكونها مناهج قديمة لا يجري تجديدها بشكل مستمر، حيث بقيت معظم المواد والموضوعات التقليدية التي تحتويها هذه المناهج تدرس بهيكلها العامة.
  - (٣) غلبة الجوانب النظرية على الجوانب التطبيقية والميدانية في العملية التعليمية، الأمر الذي يسبب خللاً في الحياة العملية للطلبة بعد التخرج، وعدم قدرة الشباب عند تخرجهم متى ما أُتيح لهم الالتحاق بوظائف على الوفاء بمتطلبات العمل الذي التحقوا به بكفاءة.

- (٤) ضعف الإعداد العلمي للطلاب خلال العملية التعليمية، فما زالت الطريقة الشائعة في تدريس الطلبة تعتمد على التلقين والحفظ دون إعطاء الفرصة للطلبة للتفكير والعمل معاً، فضلاً على تدريبه على أساليب تحفيز الإبداع وتميمته. وهذه المشكلة لم تعد محصورة في إطار التعليم الابتدائي والثانوي بل امتد تأثيرها نحو التعليم الجامعي.
- (٥) عدم ملاءمة التراكم المعرفي لبعض الكوادر التدريسية مع ما يحملونه من الألقاب العلمية، فنتيجة لعدم وجود معايير علمية دقيقة في اختيار الهيئات التدريسية، وضعف الدورات التطويرية لأعداد المعلمين والمدرسين، نجد بان معظم الكوادر التدريسية تفتقر إلى المهارات والخبرات العلمية الكافية لإيصال المادة العلمية إلى الطلبة.
- (٦) ضآلة أهمية الشهادة العلمية عند بعض الطلبة، والتي تجعلهم لا يركزون في الدراسة ولا يحاولون اكتساب المعلومات والمهارات العلمية الكافية من الوسط التعليمي، ويكون استمرارهم في الدراسة مجرد وسيلة للتسوية والترفيه، ويلجأون بعد إنهاء الدراسة إلى مجالات عمل مغايرة لاختصاصاتهم العلمية.
- (٧) عدم وجود ضوابط ومعايير علمية دقيقة للقبول في الجامعات، بحيث تؤدي إلى سد حاجة الاختصاصات المختلفة من الكفاءات العلمية، مما يترتب على ذلك حصول فائض من الخريجين في اختصاص معين، مقابل حصول عجز في بعض الاختصاصات الأخرى لا يلبى أهداف التنمية والمجتمع.
- (٨) غياب التنسيق المتبادل بين خطة التعليم في الجامعات وخطة الوزارات ومؤسسات الدولة في بيان حاجتها من التخصصات المختلفة، إذ تستمر الجامعات في ضخ الخريجين إلى سوق العمل بأعداد كبيرة وبدون سياسة تخطيطية موجهة، تأخذ بنظر الاعتبار مدى توفر مجالات العمل المناسبة للخريجين.
- (٩) التوجيه الخاطيء من قبل الأسرة في فرض رأيها على الأبناء عند اختيار القناة التعليمية التي يرغبون إكمال دراستهم فيها، مما يسبب لجوء الكثير من الطلبة المتفوقين والمبدعين إلى قنوات تعليمية محددة مثل الطب والهندسة، وحرمان قنوات أخرى من الكفاءات العلمية المتفوقة دراسياً.

## ثانياً: الحلول والمعالجات لتحسين نوعية مخرجات العملية التعليمية:

في ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج تم التوصل إلى الحلول الآتية:

- (١) تحرير التعليم العام والجامعي من أساليب التدريس العقيمة التي تعتمد على الحفظ والتلقين السلبي، لما في ذلك من قتل لمواهب الطلاب ومسح لقدراتهم واستعداداتهم العقلية والبدنية، والاعتماد بدلاً من ذلك على طرائق التدريس الحديثة التي تجعل الطالب إيجابياً نشطاً في العملية التعليمية وتعوّده على التفكير العلمي وتنمية قدراته على تنظيم الحقائق والمعلومات وتصنيفها وتحليلها، وتحرره من الخوف والتقليد الأعمى.
- (٢) العمل على تخطيط وتحديث العملية التعليمية الرافدة للتعليم الأساسي بالحث على استخدام تقنيات المعلومات وخصوصاً ما تحتويه شبكة المعلومات (الانترنت) من تقنيات متنوعة ومصادر للمعلومات، والتوسع في استخدام الطلبة للحاسوب ليشمل أكبر عدد ممكن من المدارس والجامعات، وتطوير قدرات وقابليات المعلمين والمدرسين على استخدام الحاسوب كمادة أو وسيلة تعليمية للطلبة، من أجل تحسين التعليم كماً ونوعاً لجعله أكثر ملاءمة لحاجات المجتمع والمتعلم.
- (٣) العمل على التنويع والتوسع في التعليم العالي التقني والمهني الذي يتبع الثانوية، وبنظام دراسي متعدد لإتاحة الفرص للطلاب بحسب ظروفهم وحاجاتهم، وكذلك لتلبية حاجة السوق ومتطلبات التنمية لكوادر متنوعة في مستوى التأهيل ودرجته.
- (٤) ضرورة تغيير المناهج والكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع آخر مستجدات العلم والمعرفة، وزيادة رفق مكنتات المؤسسات التعليمية بالكتب والمجلات العلمية التخصصية التي يمكن من خلالها للتدريسي والطالب من الاطلاع على ما تطبعه دور النشر المهمة في العالم، والاستفادة من موضوعاتها في تحضير المحاضرات وأيضاً كمراجع للبحوث العلمية للدراسات العليا التي توسعت قاعدتها في السنين الأخيرة.
- (٥) توجيه جزء من مخرجات التعليم الإعدادي والجامعي نحو سوق العمل وذلك من خلال خلق فرص عمالة محددة لهذه المخرجات في القطاعين الحكومي والخاص لاستيعاب الكفاءات العلمية العاطلة عن العمل.
- (٦) تحويل المؤسسات الجامعية إلى مؤسسات إنتاجية تستوعب قسماً كبيراً من طلابها في منشاتها من جهة، وتتبع نظام تعدد الاختصاصات المرن من جهة أخرى، بحيث تخرج من

صيف البكالوريوس الجامدة، ليفتح المجال أمام الطالب لاعداد تشكيلة من المواد التي تؤهله للانخراط في عمل معين.

(٧) ضرورة وجود تنسيق متبادل بين خطة التعليم في الجامعات وخطة الوزارات في بيان حاجتها من التخصصات المختلفة، يحدد على ضوءه تحديد عدد الطلبة وتوزيعهم في منافذ التعليم بصورة عادلة وفق حاجة الوزارات ومؤسسات الدولة إلى الكوادر العاملة، والعمل على اكتساب الطلبة لخبرات عملية من خلال دورات تدريبية وإعادة تأهيلهم، لكي تجعلهم اكثر قرباً من ميدان العمل الذي يناسب مؤهلاتهم وتخصصهم العلمي.

(٨) الاعتماد على المعايير العلمية عند اختيار وتعيين الهيئات التدريسية خصوصاً في مؤسسات التعليم العالي، لتوفير افضل الكوادر العلمية التي تعين هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها. وفتح دورات إيداعية لتطوير الكادر التدريسي علمياً وتربوياً بنحو مستمر تمكنه من وقت لآخر من الاطلاع على المستجدات في عالم التربية والتعليم والتدريب وتقنياتها مما يجعله متجدداً ومجدداً في الأخذ والعطاء في سياق مهمته وواجباته.

(٩) العمل على تطوير مهارات المعلمين والتدريسيين من خلال توفير فرص إرسال البعثات العلمية العراقية للدراسة في الخارج، وتعزيز مشاركة الكوادر التعليمية في أعمال اللجان الدولية والنشاطات التعليمية خارج القطر، والتي تسهم في زيادة الخبرات العلمية والتقنية والثقافية للهيئات التدريسية.

#### هوامش البحث:

- ١- ابن منظور لسان العرب، مجلد ١٢، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٦٨، ص ٤١٧
- 2-Aidan Foster-Canrter, The Sociology of development (Ch.8 on "Education")  
In : Michal Hara Lambos (ed.) Sociology : New Directions,  
Causway Books.U.K.,1988,p.181.
- ٣- ميشيل دنكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة د.احسان محمد الحسن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٣٩.
- ٤- المنجد الابجدي، ط١، دار المشرق، بيروت، ١٩٦٧، ص ٤٠٥.
- ٥- د.عدنان مكي، التنمية والتخطيط الاقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١، ص ٢٤.

- ٦- د.حسن شحاتة سعفان، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، جامعة الدول العربية، مطبعة النعوم، الجزائر، ١٩٧٣، ص٢٢٥.
- ٧- الامانة العامة لادارة العمل الاجتماعي، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٢.
- ٨- جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية في العراق، ٢٠٠٠، ص٧٩.
- ٩- المصدر نفسه، ص٨٠.
- ١٠- شبكة الاعلام العراقية، اثار الحصار على قطاع التربية بعد عشر سنوات، بغداد، ٢٠٠٤، ص٣-٤.
- ١١- جمعية الاقتصاديين العراقيين، المصدر السابق نفسه، ص٨٤.
- ١٢- تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٩٤.
- ١٣- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٠، مطبعة وزارة التخطيط، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٨.
- ١٤- شبكة الاعلام العراقية، المصدر السابق نفسه، ص١٠.
- ١٥- جمعية الاقتصاديين العراقيين، المصدر السابق نفسه، ص٩٠.
- ١٦- شبكة الاعلام العراقية، المصدر السابق نفسه، ص٥.
- ١٧- جمعية الاقتصاديين العراقيين، المصدر السابق نفسه، ص٨٢.
- 18-United Nations, "Report of the Secretary- General Pursuant to Paragraphs 28 and 30 of Resolution 1284 (1999) and paragraph 5 of Resolution 1281(1999)", S/2000/208,10 March 2000,p.152.
- ١٩-جمعية الاقتصاديين العراقيين، مصدر سابق، ص٩٩.
- ٢٠- مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص٢٥٢.
- ٢١- المصدر نفسه، ص٢٥٤.
- ٢٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس، تونس، ١٩٨٣، ص١٤.
- ٢٣- حكمت عبد الله البزاز وآخرون، الرسوب في التعليم الابتدائي، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٧٣، ص٨٦.

- ٢٤- جمعية الاقتصاديين العراقيين، المصدر السابق نفسه، ص١١٠.
- ٢٥- الامم المتحدة البنك الدولي، التقديرات المشتركة لاعادة البناء والاعمار في العراق، نيويورك، اكتوبر ٢٠٠٣، ص٢.
- ٢٦- مصدق جميل الحبيب، المصدر السابق نفسه، ص٢٥٧.
- ٢٧- د. عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط٩، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٨٩-١٩٠.
- ٢٨- د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٩، ص١٦٩.
- ٢٩- ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨١، ص٦٧.
- ٣٠- جمال زكي والسيد ياسين، اسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٠٩.